2000 01 26 المستقبل

ثلاث لجان شكلت سابقاً.. ثم اختفت

المعنيون يعلقون آمالاً على لجنة المخطوفين الرسمية: نتمنى تحقيقاً يكشف عن المسؤولين وتُعلن نتائجه

كتبت ضياء شمس

فيما تستعد لجنة التحقيق الرسمية عن مصير المخطوفين والمفقودين في لبنان، لعقد اجتماعها الاول خلال اليومين المقبلين، سألت «المستقبل» رئيسة لجنة اهالي المخطوفين وداد حلواني، والسيدة نجاة ناكوزي حشيشو، وعضو حملة «من حقنا ان نعرف...» بول اشقر، عن قرار تشكيل اللجنة واهميته في التوصل الى حل نهائي لقضية تشغل الوف العائلات اللبنانية منذ العام ١٩٨٢.

* * *

* اعتبرت حلواني تشكيل لجنة رسمية للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين، قراراً ايجابياً «لأنه مطلب اللجنة الاول والاساسي»، وتضيف «لكننا قلقين حتى تنجز اللجنة عملها. وهذا القلق نابع من كون هذه اللجنة، الاولى التي تشكل رسمياً بقرار من رئيس مجلس الوزراء، في ظروف سلمية، وبوجوه سياسية مختلفة».

واشارت حلواني الى ان اول لجنة تشكلت في العام ١٩٨٣، حين كانت الحرب لا زالت مندلعة، في عهد الرئيس الاسبق امين الجميل، والرئيس الراحل شفيق الوزان، وترأس اللجنة حينذاك القاضي سامي يونس. وقالت: «لم نعرف حينها سوى اسم رئيس اللجنة، واقتصر عملها على تعبئة الاستمارات وجمع المعلومات ولم تستقص، وتلك اللجنة افرزت لجنة ثانية برئاسة مدير عام وزارة الداخلية سميح الصلح، اما آخر لجنة فكانت برئاسة اللواء المتقاعد الراحل هشام قريطم، ولم يؤد عمل هذه اللجان الثلاث الى اي نتائج، كما لم نعرف كيف، شكلت او لماذا حلت، ولا ما توصلت اليه من نتائج اذا كانت قد توصلت الى شيء ما».

وركزت حلواني على ان اللجنة الجديدة هي اول لجنة رسمية تعلن ويسمى فيها الرئيس والاعضاء.

والأهم، حسب حلواني، «تبليغ ذوي المخطوفين بتشكلها وبتحديد مهمتها، وبمهلة زمنية تنجز خلالها عملها، وتبقى تفاصيل لا يعرف اهميتها سوى الاهالي، «كنا نفضل ان يكون القرار اوضح، لناحية آلية عمل اللجنة ومركزها، كذلك نريد معرفة الامكانيات والصلاحيات المعطاة لها، ونتساءل على سبيل المثال، هل لها صلاحية التحقيق مع المسؤولين الذين قامت ميليشياتهم بعمليات الخطف وهم معروفون عند الدولة والاعلام كما عندنا».

وعما اذا كانت مدة ثلاثة اشهر كافية، لتتوصل لجنة التحقيق الى نتائج، ربطت حلواني ذلك، بآلية عمل اللجنة والطريقة التي ستنتهجها، «فإذا عادت تجمع المعلومات وتعبئ الاستمارات، بالتأكيد لن تكفيها ثلاثة اشهر، فنحن نعرف، ان المعلومات والاستمارات متوفرة، اما اذا ارادت اللجنة ان تبدأ بالخطوة التي تلي جمع المعلومات وملء الاستمارات فثلاثة اشهر كافية لتصل الى حل».

ورأت حلواني انه «من واجب اللجنة ان تعلن اعلامياً عن تسجيل مخطوفين لم يسجلوا من قبل، وذلك خلال فترة محددة». وطالبت بالاطلاع على نتائج التحقيقات والتقرير النهائي للجنة الذي سيقدم الى الرئيس الحص، على ان تعلنها السلطة السياسية «مهما كانت حقيقة التقارير قاسية، فنحن لا نطالب بإحياء الموتى، بل بإغلاق الملف نهائياً».

تفاصيل غير واضحة

* السيدة نجاة ناكوزي حشيشو من ذوي المخطوفين فضلت التريث قبل قول رأيها في اهمية تشكيل لجنة التحقيق الرسمية، «هناك الكثير من التساؤلات حول تشكيل اللجنة وآلية عملها والاتصال بها، حتى الآن لم نعرف كيفية الاتصال باللجنة ومن اين ستستقي المعلومات، هل من المحققين السابقين او من الاهالي؟».

وشددت على ضرورة ان يكون الاهالي احد مصادر اللجنة لتجميع المعلومات، شرط ان تكون جدية في عملها، «فنحن نعرف الخاطفين بالاسماء، واخاف من تسرب هذه المعلومات اذا لم تكن اللجنة جدية، أو قد ينتحل احد الاشخاص صفتها، لذا، نفضل ان نتعرف الى اعضاء اللجنة ونجتمع معهم لنكون على بيّنة من آلية عملها».

كما رأت ان مدة ثلاثة اشهر لا تكفي لحل القضية واغلاق الملف، من هنا ينبع خوفها من ان تكون اللجنة شكلت لتكون نتائجها «توفية» المخطوفين، من دون معاقبة المسؤولين عن تصفيتهم.

وقالت «في كل الاحوال، احتفظ بحقي الشخصي امام القضاء اللبناني ليأخذ العدل مجراه الطبيعي، اذ يجب على المذنب ان يدفع ثمن ١٨ سنة يتم وترمل واكثر.. وفي حال، اعلنت الدولة انهم قتلوا، نريد رفاتهم، فقط لنزور قبورهم في الاعياد».

مدخل سليم

* عضو حملة من «حقنا ان نعرف..»، بول اشقر اعتبر قرار تشكيل اللجنة «المدخل السليم لقضية المخطوفين والمفقودين في لبنان». واكد ان نتائج التقصي يجب ان تعمم على الرأي العام، وعلى ذوي المخطوفين تحديداً. وقال: «بدأ المطلب الاساسي بالتحقق، لكنه ليس الوحيد، فهناك مطلبان آخران على الدولة تحقيقهما، وهما الرعاية الاجتماعية واعلان يوم ١٣ نيسان يوم الذاكرة والمخطوف».

وختم اشقر مؤكداً ان الحملة مستمرة لتواكب عمل اللجنة الرسمية، «خاصة انها ليست الاولى التي تؤلف لهذه الغاية، ونأمل ان تتمم هذه اللجنة مهمتها بعكس اللجان السابقة التي انفرط عقدها من دون تحقيق نتائج تذكر».

المستقبل ٢٠٠٠/١/٢٦